

طارق عرابي

أظهرت أرقام رسمية حديثة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة أن إجمالي قيمة فاتورة الدعم المقدم للمواد التموينية وحليب ومغذيات الأطفال والمواد الإنشائية خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ 143,5 مليون دينار، كان نصيب المواد التموينية الأساسية منها نحو 77,43 مليون دينار وبنسبة بلغت 53,96٪، فيما بلغ إجمالي الدعم المقدم لحليب ومغذيات الأطفال نحو 9,23 ملايين دينار ونسبة 6,43٪، أما المواد الإنشائية فحظيت بدعم وقدره 56,75 مليون دينار أي بنسبة 39,55٪. وبحسب الأرقام، فقد سجل شهر يناير أعلى قيمة دعم للمواد التموينية بمبلغ إجمالي قدره 31,3 مليون دينار، تلاه شهر فبراير الذي سجل دعماً تموينياً بقيمة 27,4 مليون دينار، ثم شهر يونيو الذي شهد دعماً بقيمة 24,3 مليون دينار، ثم شهر أبريل الذي شهد دعماً بقيمة 21,3 مليون دينار، ثم شهر مارس الذي شهد دعماً بقيمة 19,8 مليون دينار، وأخيراً شهر مايو الذي تراجعت فيه قيمة الدعم الإجمالي إلى 19,2 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الدعم المقدم للمواد الأساسية حده الأعلى خلال شهري يناير ويونيو بواقع 15,6 مليون دينار لكل منهما، قبل أن يتراجع بشكل تدريجي، حيث تقلص دعم المواد الأساسية إلى نحو 14,7 مليون

دينار في فبراير ثم إلى 9,7 ملايين دينار في مارس، لكنه عاود الارتفاع في أبريل إلى 11,3 مليون دينار ثم انخفض في مايو إلى 10,3 ملايين دينار. أما حليب ومغذيات الأطفال فقد كان شهر يونيو الأعلى في قيمة الدعم بواقع 1,9 ملايين دينار، مقارنة بـ 1,3 مليون دينار في يناير، ثم 1,5 مليون في فبراير ومارس، ثم 1,4 مليون في أبريل ومايو. وفيما يتعلق بالدعم المقدم للمواد الإنشائية فقد سجل في يناير بواقع 14,3 مليون دينار، ثم 11 مليون في فبراير، ثم تراجع إلى نحو 8,5 ملايين دينار في كل من مارس وأبريل ثم 7,4 ملايين دينار في مايو، وأخيراً 6,7 ملايين دينار في يونيو. في الوقت نفسه، أظهرت الأرقام أن إجمالي عدد البطاقات التموينية التراكمية حتى نهاية شهر يونيو الماضي بلغ نحو 279753 بطاقة، في حين بلغ عدد الأفراد المستفيدين من التموين التراكمي حتى نهاية مايو نحو 2396440 مستفيد.

الجدير بالذكر أن قائمة أصناف السلع التموينية تضم 89 صنفاً مدعوماً من بينها منتجات غذائية أساسية مثل (الأرز، العس، السكر، الزيت النباتي، مسحوق الحليب، حليب الأطفال، الدجاج، معجون الطماطم)، بالإضافة إلى 27 منتجاً مخفضاً، ما يعني أن قائمة الأصناف التموينية المدعومة والمخفضة تبلغ نحو 116 صنفاً تقدم للمواطنين الكويتيين من خلال البطاقة التموينية.

في خطوة جديدة تعكس ريادته بمجال الابتكار والتحول الرقمي

«الوطني» أول بنك في الكويت يفعل خدمة التوقيع الإلكتروني



عبدالحسن الرشيد

أعلن بنك الكويت الوطني تفعيل خدمة التوقيع الإلكتروني خلال الفترة الماضية، ليصبح بذلك أول بنك في الكويت يفعل هذه الخدمة المتطورة ضمن منظومته المصرفية، في خطوة جديدة تعكس ريادته في مجال الابتكار والتحول الرقمي، والتزامه المستمر بتقديم حلول مصرفية متقدمة تعزز تجربة العملاء وتواكب أحدث التطورات العالمية في القطاع المالي.

وتتيح خدمة التوقيع الإلكتروني للعملاء اتسام مجموعة واسعة من المعاملات والمستندات المصرفية بطريقة رقمية وآمنة، دون الحاجة إلى التوقيع الورقي التقليدي أو زيارة الفروع، ما يساهم في تسريع الإجراءات ورفع الكفاءة التشغيلية وتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرنة. ويأتي تفعيل الخدمة ضمن استراتيجية بنك الكويت الوطني الرامية إلى تسريع التحول الرقمي وتطوير منظومته التقنية، بما يضمن تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تلبي تطلعات العملاء وتوفر أعلى مستويات الأمان والموثوقية. كما يعزز هذا الإنجاز سجل البنك الحافل بالمبادرات الرامية الرائدة، حيث أطلق مؤخراً أول قرض رقمي متكامل في الكويت يتيح للعملاء التقدم بطلب التمويل واستكمال جميع

الإجراءات والحصول على الموافقة بشكل رقمي بالكامل، دون الحاجة إلى زيارة الفروع، في خطوة شكلت نقلة نوعية في تجربة التمويل الشخصي والخدمات المصرفية الرقمية. وأكد البنك أن خدمة التوقيع الإلكتروني تعتمد على أحدث التقنيات وأنظمة التحقق الرقمية، بما يضمن حماية بيانات العملاء وسرية معاملاتهم، إلى جانب دعم جهود الاستدامة من خلال تقليل الاعتماد على المستندات الورقية والمساهمة في خفض الأثر البيئي. وبهذه المناسبة، قال النائب الأول للرئيس – رئيس الاتصال الرقمي في بنك الكويت الوطني عبدالحسن الرشيد: «نواصل في بنك الكويت الوطني الاستثمار في أحدث الحلول والتقنيات الرقمية التي تساهم في تطوير تجربة



فرص وتوقيعك بموبايلك

الدولة نحو مستقبل رقمي أكثر تطوراً وكفاءة. وأضاف الرشيد أن البنك يواصل الاستثمار في أحدث الحلول التكنولوجية لتعزيز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي، وتلبية تطلعات العملاء المتزايدة نحو خدمات رقمية متطورة توفر الراحة والكفاءة في مختلف تعاملاتهم المصرفية. وأشار إلى أن هذه الخطوة تمثل امتداداً لسلسلة المبادرات الرقمية التي أطلقها البنك خلال الفترة الماضية، والتي تستهدف تعزيز الاعتماد على القنوات الرقمية وتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وكفاءة للعملاء. ولفت إلى أن البنك كان قد أطلق مؤخراً أول قرض رقمي متكامل في الكويت، يتيح للعملاء استكمال إجراءات الحصول على التمويل عبر القنوات الرقمية بشكل كامل، مؤكداً أن هذه المبادرات تعكس توجه البنك نحو توسيع نطاق الخدمات الرقمية وتقديم حلول مصرفية متطورة. ويواصل بنك الكويت الوطني ترسيخ مكانته كأحد أكثر المؤسسات المالية ابتكاراً في المنطقة، من خلال تبني حلول رقمية متقدمة تساهم في تطوير القطاع المصرفي الكويتي وتعزيز تجربة العملاء، بما يتناسب مع رؤيته الرامية إلى قيادة مستقبل الخدمات المصرفية الرقمية في الكويت.

عملاننا وتبسيط إجراءاتهم المصرفية. ويعد تفعيل خدمة التوقيع الإلكتروني امتداداً لمسيرة الابتكار التي يقودها البنك، وتأكيداً على التزامنا بتقديم خدمات مصرفية عصريّة وآمنة نضع احتياجات العملاء في صميم أولوياتنا. وأثنى الرشيد على الجهود الكبيرة التي بذلتها الهيئة العامة للمعلومات المدنية في تطوير خدمات تطبيق «هويتي» وتعزيز إمكانات التوقيع الإلكتروني، موضحاً أن هذه التحديّات النوعية أسهمت في تسهيل رحلة العميل الرقمية، كما أنها تمثل داعماً رئيسياً لتمكين المؤسسات في مختلف القطاعات من تبني المزيد من مبادرات التحول الرقمي وتقديم خدمات متكاملة تعتمد على الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني، بما يواكب تطلعات

بواقع 77.4 مليوناً للمواد الأساسية و9.2 ملايين لحليب ومغذيات الأطفال و56.7 مليوناً للمواد الإنشائية

143,5 مليون دينار إجمالي فاتورة دعم المواد التموينية خلال النصف الأول

فاتورة دعم المواد التموينية.. النصف الأول من العام

تسليط الضوء على حجم وتوزيع ميزانية الدعم الحكومي للمواد التموينية والإنشائية خلال النصف الأول من العام الحالي، وإبراز أعداد المستفيدين.



143.5 مليون دينار إجمالي فاتورة الدعم

يمثل هذا الرقم إجمالي الإنفاق الحكومي على دعم المواد التموينية والإنشائية

2.4 مليون مستفيد من البطاقة التموينية

يبلغ عدد المستفيدين 2,396,440 فرداً مسجلين في 279,753 بطاقة تموينية تراكمية.



116 صنفاً من السلع المدعومة والمخفضة

تشمل القائمة 89 صنفاً مدعوماً بالكمال و27 منتجاً بأسعار مخفضة للمواطنين.



NotebookLM

عبر المكالمات على الرقم 1803333

«بيت التمويل»: الاتصال مجاناً مع بنوك المجموعة في مصر والبحرين وبريطانيا وتركيا

4 – ألماتيا: 08001817080
5 – إسبانيا: 900905440
6 – تركيا: 00908507712154
(قد يتم تطبيق رسوم التعرف المحلية في تركيا من قبل شركات الاتصالات التركية المحلية عند الاتصال بهذا الرقم).
وتكون هذه الخدمة مجانية للعملاء مستخدمي الهاتف النقالة والأرضية التابعة للدول المذكورة فقط، ولا تشمل خدمة التحوال. وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن للعملاء الاتصال ببيت التمويل الكويتي عبر صندوق البريد الخاص في تطبيق بيت التمويل الكويتي، ومن خلال خدمة WhatsApp للاستفسارات العامة. كما يعمل مركز الاتصال بالرقم 1803333 على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ما يضمن الدعم المستمر ومجموعة واسعة من الخدمات في أي وقت.

والخدمة متاحة للجميع، من عملاء وغير عملاء بيت التمويل الكويتي، سواء لتنفيذ عمليات من خلال الخدمة الهاتفية بشكل ذاتي، أو التواصل مع موظفي الخدمة لتنفيذ الخدمات، أو الرد على الاستفسارات، وذلك على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وتأتي الخدمة الجديدة ضمن مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال والتواصل التي يتيحها بيت التمويل الكويتي لعملائه، وكذلك للراغبين في التعرف إلى خدماته ومحتجاته من غير العملاء، حيث يمكن بسهولة الوصول إلى بيت التمويل الكويتي بشكل مجاني على الأرقام التالية في العديد من البلدان، ومنها:

- الولايات المتحدة الأمريكية وكندا: 1-800-818-8608
- بريطانيا: 08000148898
- فرنسا: 0805086620



الخاصة بالتواصل مع فروع بيت التمويل الكويتي الخارجية، ومن ثم يتم تحويل المتصل إلى بنك بيت التمويل الكويتي الآن والتواصل مع بيت التمويل الكويتي في مصر والبحرين وبريطانيا وتركيا. من خلال الاتصال على الخدمة الهاتفية في الكويت، تم اختيار القائمة

يوواصل بيت التمويل الكويتي تمكين العملاء من الاتصال المجاني السريع مع بنوك المجموعة في 4 دول، هي مصر والبحرين والمملكة المتحدة وتركيا، من خلال الاتصال بالخدمة الهاتفية في الكويت على الرقم 1803333 دون أي تكلفة على العميل، استمراً لنهج البنك في تقديم أفضل الخدمات المتطورة والأمنة، والتواصل الدائم مع عملائه. وتحقق الخدمة مزيداً من التواصل والترابط بين عملاء مجموعة بيت التمويل الكويتي في الكويت والبنوك في الدول الأخرى، إذ يمكن للعملاء بمنتهى السهولة وبشكل مجاني الاتصال الآن والتواصل مع بيت التمويل الكويتي في مصر والبحرين وبريطانيا وتركيا. من خلال الاتصال على الخدمة الهاتفية في الكويت، تم اختيار القائمة

القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة وصلت إلى 53.05 مليار دينار

642,2 مليون دينار مكاسب البورصة الأسبوعية

النصيب الأكبر من السيولة، إذ بلغت قيمة التداولات فيه 242,138 مليون دينار تم تداولها على 637,727 مليون سهم عبر 46,309 ألف صفقة، وأغلق مؤشره عند 9296,33 نقطة، ما يؤكد استمرار تركيز المؤسسات والمحافظ الاستثمارية على الأسهم القيادية ذات الوزن النسبي الأكبر. وارتفعت القيمة الرأسمالية لشركات السوق الأول بمقدار 381,158 مليون دينار لتصل إلى 43,986 مليار دينار مقارنة بـ 43,605 مليار دينار في الأسبوع السابق، وهو ما يمثل نحو 7/60 من إجمالي المكاسب الرأسمالية المحققة في البورصة، ويعكس الدور المحوري الذي لعبته الأسهم القيادية، خاصة المصرفية، في قيادة الارتفاعات الأخيرة. وفي المقابل، أظهر السوق الرئيسي نشاطاً لافتاً مدعوماً بزخم المضاربات وبناء المراكز، حيث بلغت السيولة المتداولة فيه 120,838 مليون دينار تم تداولها على 649,08 مليون سهم عبر 43,567 ألف صفقة، وأغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 9003,95 نقطة.



في منطقة الخليج تتراجع نسبياً، خصوصاً مع هدوء وتيرة الأحداث العسكرية، وبدء الحديث عن إمكانية عودة مضيق هرمز للعمل بصورة طبيعية. وعززت نتائج الشركات المدرجة عن النصف الأول من العام هذا التحسن، حيث حملت إفصاحات عدد من الشركات، ولاسيما البنوك، مؤشرات قوية على استمرار متانة الربحية والقدرة على تحقيق نمو في الإيرادات التشغيلية، الأمر الذي أعاد التركيز إلى العوامل الأساسية للشركات بعد فترة طغت فيها المخاوف الخارجية على قرارات المستثمرين. واستحوذ السوق الأول على

72,5 مليون دينار على مدى 5 جلسات، وهي مستويات تعكس تحسناً ملحوظاً في النشاط مقارنة بفترات الهدوء السابقة، خصوصاً أن ارتفاع السيولة الحركة الصاعدة وقدرتها على الاستمرار. وسجلت كميات التداول نحو 1,286 مليار سهم تم تداولها عبر 89,876 ألف صفقة، بينما أغلق المؤشر العام عند 8865,62 نقطة، ما يعكس اتساع قاعدة المشاركة في التداولات وعدم اقتران النشاط على عدد محدود من الأسهم. وجاء هذا التحسن في وقت بدأت فيه المخاوف المرتبطة بتطورات الأوضاع

علي إبراهيم

عكست بورصة الكويت خلال تداولات الأسبوع الجاري تحولا واضحا في شهنية المتحجرين بعد أن تمكنت من تجاوز مرحلة الترقب والحذر التي سادت السوق خلال الأسابيع الماضية على خلفية التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الأمريكية – الإيرانية، لتبدأ في استعادة زخمها التدريجي مدفوعة بتحسّن المؤشرات الرئيسية وعودة المكاسب الرأسمالية والسهولة إلى مستويات أكثر نشاطا.

وحققت بورصة الكويت مكاسب سوقية رأسمالية بلغت 642,26 مليون دينار خلال الأسبوع، لترتفع القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة إلى 53,058 مليار دينار مقارنة بـ 52,415 مليار دينار في الأسبوع الماضي، في إشارة إلى عودة الزخم على أسهم العديد من الشركات القيادية والتشغيلية. كما بلغ إجمالي السيولة المتداولة خلال الأسبوع نحو 362,97 مليون دينار بمتوسط يومي بلغ

أحد المحاور الرئيسية للتحول الاقتصادي في دول المنطقة، في ظل توجه الحكومات إلى تعزيز أمن فضاء الشبكات الكهربائية، والتوسع في أنظمة النقل الذكية، وربط الشبكات الكهربائية إقليمياً. وأوضحت مجلة «ميد» أن قطاع الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يدخل خلال عام 2026 مرحلة مفصلية، رغم التحديات الجيوسياسية الإقليمية والمتغيرات الاقتصادية التي تواجه دول المنطقة. فمع اقتراب حلول فصل الصيف، ستشهد المنطقة تحولات كبيرة في قطاع الكهرباء، حيث ستبدأ دول الخليج في تنفيذ مشاريع ضخمة لتوسيع قدرتها على إنتاج الطاقة، مع الحفاظ على مرونة منظومة الطاقة وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي.

وتيرة نمو الترسبات بصورة ملحوظة خلال عام 2023، وصولاً إلى أعلى مستوى تاريخي في عام 2024. ووفقاً للمجلة، استحوذت مشروعات توليد الكهرباء على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات، بقيمة بلغت 215,2 مليار دولار، بينما بلغت قيمة عقود مشروعات نقل الكهرباء نحو 100,5 مليار دولار، مع استمرار نمو الاستثمارات في شبكات النقل، ولاسيما خلال سنوات الذروة الاستثمارية. وأكدت أن البنية التحتية لقطاع الكهرباء أصبحت اليوم

النسوية ارتفعت من نحو 12,8 مليار دولار في عام 2016 إلى مستوى قياسي تجاوز 80 مليار دولار في عام 2024، قبل أن تتراجع إلى نحو 66,9 مليار دولار في عام 2025، في حين بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبها خلال عام 2026 نحو 10,4 مليار دولار حتى نهاية شهر أبريل الماضي. وأضافت أن مسار الترسبات شهد ارتفاعاً أولياً في عام 2017، أعقبه تراجع خلال عامي 2018 و2019، قبل أن يبدأ القطاع مرحلة تعاف تدريجي اعتباراً من عام 2020، لتتسارع



كشفت مجلة «ميد» أن قيمة عقود مشروعات الكهرباء التي تمت ترسيبها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر 14 دولة بلغت 315,7 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من عام 2016 حتى أبريل 2026، أي على مدى نحو 10 سنوات، بمتوسط سنوي بلغ 28,7 مليار دولار، في مؤشر يعكس تسارع الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة لمواكبة النمو السكاني والتوسع العمراني والمشروعات العملاقة والطلب الصناعي المتزايد على الكهرباء. وأوضحت المجلة أن المملكة العربية السعودية استحوذت على أكبر حصة من إجمالي قيمة العقود الممنوحة خلال هذه الفترة، بقيمة تجاوزت 135,2 مليار دولار، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بإجمالي 49,7 مليار دولار، ما يؤكد استمرار البلدين في قيادة الاستثمارات الإقليمية في قطاع الكهرباء. وأشارت إلى أن قيمة العقود

«أسواق المال» تمنح «غولدمان ساكس» أول إذن تسويق مؤسسي

لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج الكويت

المستثمرين المحليين والأجانب بمختلف شرائحهم. وأوضحت أن هذا القرار يعتبر ترجمة لرؤية الهيئة الهادفة إلى تعزيز جاذبية السوق الكويتي كوجهة جاذبة للمؤسسات المالية الدولية، ونهضة مناخ مشجع لمزاولة الأنشطة المالية محلياً.

المال في بيان صحفي إن ذلك يأتي في إطار تنفيذ أهداف الهيئة الاستراتيجية، لاسيما ما يتعلق منها بتطوير منظومة السوق، وفي نطاق جهودها الرامية إلى توفير البيئة التنظيمية الملائمة لاستحداث وتطوير الأدوات الاستثمارية المطلوبة لتلبية رغبات

كونا: منحت هيئة أسواق المال أول إذن تسويق مؤسسي لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج الكويت لمصلحة شركة «غولدمان ساكس إنترناشيونال» الحاصلة على ترخيص من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت. وقالت هيئة أسواق